

Distr.: General  
24 June 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثامنة والسبعون

جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

## استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

### تقرير الأمين العام للأونكتاد

#### موجز تنفيذي

رغم زيادة الدعم التمويلي المقدم إلى الأونكتاد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في عام ٢٠١٨، سجل مجموع موارد الصندوق الاستثماري للأونكتاد الخاص بالتعاون التقني تراجعاً بنسبة ٣ في المائة ليصل إلى ٣٤ مليون دولار. ويتعارض هذا الوضع تعارضاً شديداً مع ارتفاع نفقات الأونكتاد المتصلة بالتعاون التقني التي بلغت ٤٤ مليون دولار، مسجلةً بذلك أعلى مستوى منذ خمس سنوات، علماً أن نسبة ٤٦ في المائة من مجموع مبلغ التنفيذ أنفقت لدعم أقل البلدان نمواً. ولا يزال النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) يمثلان أهم برنامجين في مجال التعاون التقني.

والبلدان المتقدمة والبلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بذلك مدعوة إلى تعزيز دعمها التمويلي المقدم إلى الأونكتاد وإلى النهوض بنوعية المساهمات، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الأونكتاد من تقديم مساعدة أفضل إلى البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتواصلت في عام ٢٠١٨ جهود الأونكتاد الرامية إلى تحسين أداء أنشطته المتصلة بالتعاون التقني. وتجددت هذه الجهود في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتحديث قاعدة بيانات طلبات المساعدة وتوسيع نطاق التعاون بين الشعب والوكالات، باعتبار هذه الأمور ذات أهمية خاصة تجعل من الأونكتاد آلية "تفي بالغرض" في عصر أهداف التنمية المستدامة الجديد. ولكن يتعين القيام بالمزيد في السنوات القادمة.



ففي ضوء إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ينبغي أن يعزز الأونكتاد قنوات الاتصال مع مكاتب المنسقين المقيمين، ويعمل على زيادة فرص الاستفادة من التمويل على الصعيد القطري، بما في ذلك عن طريق المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

## مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وسيقدّم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرافي سلسلة المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧<sup>(١)</sup>. ويوصي مجلس التجارة والتنمية في هذه المقررات بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمناخ المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور بين الدول الأعضاء بشأن جميع مسائل التعاون التقني.
- ٢- ويسلّط هذا التقرير الضوء على أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويلها خلال عام ٢٠١٨. ويحلل الاتجاهات الرئيسية في تمويل وتنفيذ هذا التعاون ويبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين بنية التعاون التقني وسيره. كما يقدم بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وينتهي التقرير باستنتاجات ومقترحات من أجل المضي قدماً.
- ٣- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في أطر أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، وإلى زيادة التأكيد على دور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

## أولاً- مصادر التمويل

- ٤- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسيين هما:
- (أ) التمويل من الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ويشير إلى الموارد المالية الموفرة لصناديق الأونكتاد الاستثمارية من فرادى الحكومات، والمفوضية الأوروبية، ومنظومة الأمم المتحدة، وغير ذلك من المنظمات الدولية، ومن مانحين آخرين من القطاعين الخاص والعام؛
- (ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.
- ٥- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستثمارية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة دعماً أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول من هذا التقرير المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المتدئين غير مدرجة في موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، وهي معروضة بشكل مستقل في الفرع دال من الفصل الأول لهذا التقرير.

(١) المقررات ٤٩٥ (د-٥٥) لعام ٢٠٠٨، ٤٩٨ (د-٥٦) لعام ٢٠٠٩، ٥٠٤ (د-٥٧) لعام ٢٠١٠، ٥١٠ (د-٥٨) لعام ٢٠١١، ٥١٥ (د-٥٩) لعام ٢٠١٢، ٥٢٠ (د-٦٠) لعام ٢٠١٣، ٥٢٣ (د-٦١) لعام ٢٠١٤، ٥٢٦ (د-٦٢) لعام ٢٠١٥، ٥٢٩ (د-٦٣) لعام ٢٠١٧، ٥٣٣ (د-٦٤) لعام ٢٠١٧.

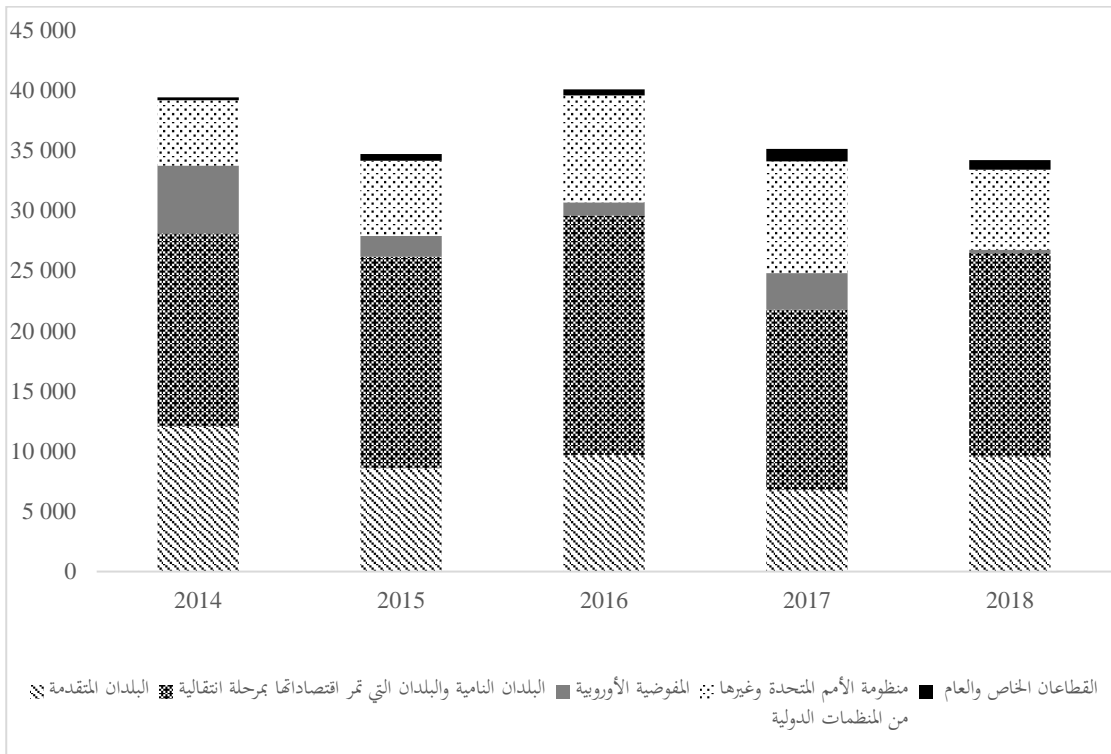
## ألف - موارد الصندوق الاستثماري

٦- التبرعات إلى الصناديق الاستثمارية هي أهم مصدر لتمويل التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام ٢٠١٨، ظلت هذه الموارد الخارجة عن الميزانية تتسم بعدم إمكانية التنبؤ بها وتقلباتها عبر السنين وتخصيصها لأنشطة محددة. وبعد الانخفاض الكبير المسجل في عام ٢٠١٧، واصل مجموع التمويل المقدم إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد مساره النزولي. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٧، تراجع مستوى التمويل الإجمالي بنسبة ٣ في المائة، ليلغ ٣٤,٢ مليون دولار (انظر الشكل-١). ولم تكف الزيادة في التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعويض الانخفاض المسجل في الفئات الثلاث الأخرى لمصادر التمويل، وهي تحديداً المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى.

الشكل ١

مصادر موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠١٤-٢٠١٨

(بالآلاف الدولارات)



ملاحظات:

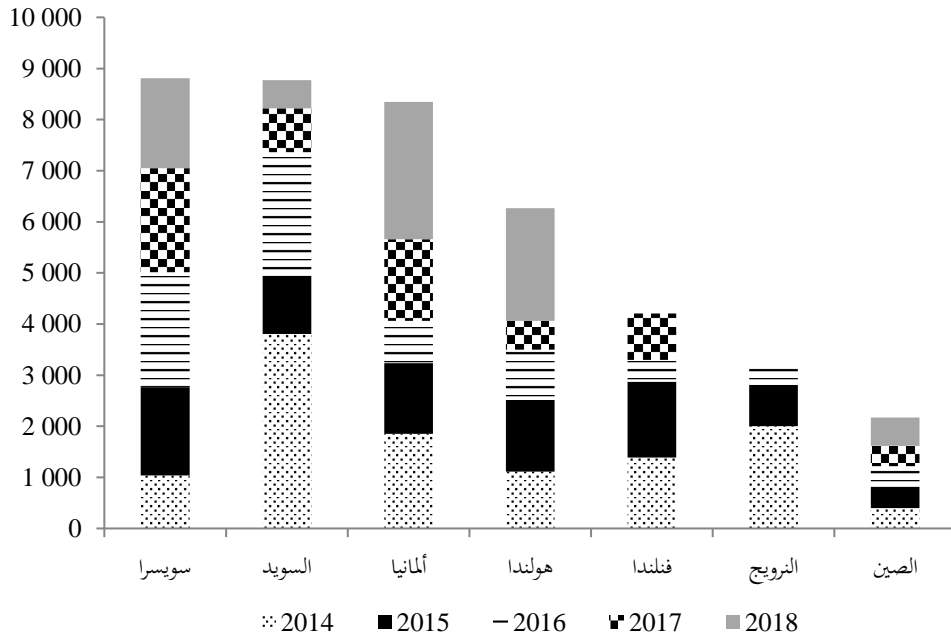
لا يشمل المجموع المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين؛ جزء كبير من التمويل المتأتي من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يعتمد على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأثر، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان الموفرة للتمويل؛ للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثيقة TD/B/WP/297/Add.2، الجدول ١٤.

٧- انتعشت التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد من البلدان المتقدمة من مستوى منخفض بلغ ٦,٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٩,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨، مسجلة زيادة بنسبة ٤١ في المائة. ونتيجة لذلك، زادت حصة البلدان المتقدمة في إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية من ١٩ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ٢٨ في المائة عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، قدمت ثمانية بلدان متقدمة مساهمات إلى الصناديق الاستثمارية، خمسة منها زادت مساهماتها المقدمة إلى الأونكتاد بشكل ملحوظ، هي أستراليا، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا. وحُصِّصت المساهمات المقدمة من أستراليا ونيوزيلندا لدعم تنفيذ مشروع بشأن تعزيز الشفافية في إطار الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال تنظيم التجارة وتيسيرها.

٨- وكانت ألمانيا أكبر الجهات المانحة بين البلدان المتقدمة في عام ٢٠١٨، إذ بلغت مساهمتها إلى الأونكتاد ٢,٧ مليون دولار، تليها هولندا بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، ثم سويسرا بمبلغ ١,٨ مليون دولار. وتمثل مساهمات هذين البلدين المانحين ٧٠ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة. وخلال الأعوام الخمسة الماضية، كانت سويسرا والسويد وألمانيا هي أكبر ثلاثة مانحين من بين البلدان المتقدمة (الشكل ٢). وفي عام ٢٠١٨، وُجِّهت مساهمات البلدان المتقدمة بشكل أساسي نحو مجالات مثل إدارة الديون؛ والنقل وتيسير التجارة؛ والاستثمار وتيسير الأعمال التجارية؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والتجارة المستدامة والبيئة.

## الشكل ٢

مساهمات البلدان المتقدمة والنامية المانحة الرئيسية المتراكمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ (بالآلاف الدولارات)



٩- وانتعش التمويل المقدم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠١٨، بعد الانخفاض الذي سجله في عام ٢٠١٧. وبشكل عام، بلغ إجمالي التمويل المقدم من ٧٢ من البلدان النامية إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد ١٦,٩ مليون دولار، أي زيادة قدرها ١٣ في المائة عما كان عليه عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، فإن حصة البلدان النامية

في إجمالي موارد الصناديق الاستثنائية ارتفعت من ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٨. ومقارنةً بالمساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة، كان التمويل المتأتي من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعلى بنسبة ٧٧ في المائة.

١٠- غير أن نسبة ٩٥ في المائة من التمويل المتأتي من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حُصصت للأنشطة الجارية في بلدانها، لا سيما لتنفيذ البرامج ذات الصلة بنظام أسيكودا (٧٧ في المائة) ونظام دمفاس (٩ في المائة). واستُخدمت نسبة ٥ في المائة المتبقية من التمويل المقدم من البلدان النامية (٠,٨ مليون دولار) بشكل أساسي لدعم أنشطة جارية في بلدان غير البلدان المقدمة للتمويل. وضمن الفئة الأخيرة، تظل الصين أكبر البلدان النامية المساهمة في أنشطة التعاون التقني التي ستستفيد منها بلدان نامية أخرى. وقد زادت مساهمتها من ٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٠,٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

١١- وسجلت مساهمات المفوضية الأوروبية انخفاضاً حاداً من ٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وقد وُجّهت مساهماتها بشكل أساسي لدعم ثلاثة مشاريع تتعلق بالتجارة في الخدمات، وتيسير التجارة، وتيسير الأعمال التجارية. وبناء على ذلك، شهدت حصة المفوضية من إجمالي موارد الصناديق الاستثنائية انخفاضاً من ٩ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١ في المائة في عام ٢٠١٨. ولا يعكس الرقم المتعلق بمجموع المساهمات التي قدمتها المفوضية إلى الأونكتاد في عام ٢٠١٨ الدعم المالي الذي قدمته المفوضية في إطار الأسبوع الأول للتجارة الإلكترونية الذي نظمه الأونكتاد في نيروبي - والذي حُصص بالأساس لتمويل نفقات سفر مشاركين من مختلف البلدان الأفريقية - لأن المفوضية دفعت مبلغاً مالياً لمورّد من القطاع الخاص كُلف بالقيام بترتيبات السفر بدلاً من المساهمة مباشرةً في صندوق الأونكتاد ذي الصلة. ومثلت مساهمات المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً نسبة ٢٠ في المائة من مجموع موارد الصناديق الاستثنائية للأونكتاد.

١٢- وبعد ثلاث سنوات من النمو المتواصل، انخفض التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في عام ٢٠١٨. فقد بلغت المساهمات التي تدخل ضمن هذه الفئة من التمويل ٦,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٨، مسجّلةً بذلك انخفاضاً بنسبة ٢٨ في المائة، بعد أن حققت أعلى مستوى في عام ٢٠١٧. ويمثل هذا المبلغ نسبة ١٩ في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثنائية، مقابل ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وشكل برنامج العلامات التجارية لشرق أفريقيا أهم مصدر للتمويل ضمن هذه الفئة في عام ٢٠١٨، حيث بلغ مجموع مساهماته ٢,٥ مليون دولار، يليه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وشكلت مساهمات هذه الجهات مجتمعةً نسبة ٧٢ في المائة من التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٣- وفي عام ٢٠١٨، بلغ التمويل المقدم من القطاعين الخاص والعام ٠,٨ مليون دولار، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٧. غير أن هذا المبلغ يمثل زيادة بنسبة ٢٣ في المائة مقارنةً بمتوسط التمويل المقدم من القطاعين الخاص والعام في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وقُدِّمت هذه المساهمات لتمويل مشاريع عدة منها مشروع يتعلق بتيسير الأعمال التجارية مُمَوَّل من الشبكة العالمية لريادة الأعمال، وآخر يتعلق بتحديث واستبدال البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية لمجموعة مختارة من اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي

لآسيا والمحيط الهادئ، بتمويل من المعهد الوطني العالمي لدراسات السياسات العامة في اليابان، بالإضافة إلى مشاريع التدريب التجاري في مجال الموانئ الممّولة من سلطات الموانئ التابعة لعدة بلدان نامية.

## باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٤- موارد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني تُدرج في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، ويرد ذلك في البابين ٢٣ و ٣٥ على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

١٥- وفي عام ٢٠١٨، بلغ مجموع النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ٣,٨ ملايين دولار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة ١٨ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧. ويمثل هذا المبلغ نسبة ٩ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني لعام ٢٠١٨.

١٦- وبلغت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني في عام ٢٠١٨ ما مجموعه ١,٤ مليون دولار، أي دون تغيير بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. وتُوفّر الموارد بشكل أساسي لأغراض الخدمات الاستشارية والتدريب. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، فإن الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني استُخدمت أساساً لتمويل دورة الأونكتاد الدراسية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي تُعرف باسم الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦. وفي عام ٢٠١٨، عُقدت بنجاح دورتان تدريبيتان إقليميتان لصالح بلدان أوروبا الشرقية، وبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن ست دورات قصيرة للمندوبين الموجودين في جنيف.

١٧- وحساب التنمية هو برنامج هام لتنمية القدرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويساهم في تحفيز الخبرة الفنية المعيارية والتحليلية لعشرة كيانات تنفيذية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، لتنفيذ أنشطة التعاون التقني في الميدان. وفي عام ٢٠١٨، أنفق مبلغ قدره ٢,٤ مليون دولار لدعم تنفيذ ٢٥ مشروعاً في إطار حساب التنمية، شملت مجموعة واسعة من مشاريع الأونكتاد (انظر الوثيقة TD/B/WP/297/Add.2، الجدول ١٠). وسجلت النفقات في إطار حساب التنمية انخفاضاً بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. ويُعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى كون تسعة من مشاريع الشريحة الحادية عشرة كانت في سنة التنفيذ الأولى في ٢٠١٨.

١٨- وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢، تقرر، اعتباراً من الشريحة الثانية عشرة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، اعتماد فترة ميزانية تقوم على سنة واحدة بدلاً من سنتين. ونتيجة لذلك، تمت برمجة نصف ميزانية فترة السنتين (١٤,٢ مليون دولار) في إطار الشريحة الثانية عشرة. ووافقت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية على تمويل أربعة مشاريع تابعة للأونكتاد بميزانية إجمالية قدرها ٢,٣٣ مليون دولار، أي ما يقابل نسبة ١٦ في المائة من الحافطة الإجمالية. وتركز هذه المشاريع على البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ والتجارة في الخدمات؛ والإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة؛ واقتصاد المحيطات والاستراتيجيات التجارية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والاستراتيجيات المتناسقة من أجل

تنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير الأعمال التجارية؛ والتجارة الإلكترونية؛ وتحفيز الاستثمار في الإنتاج المحلي للمضادات الحيوية الضرورية والتجارة الخضراء من أجل التنمية المستدامة. ويُتوقع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام ٢٠١٢ بعد موافقة الجمعية العامة على ملزمة الميزانية.

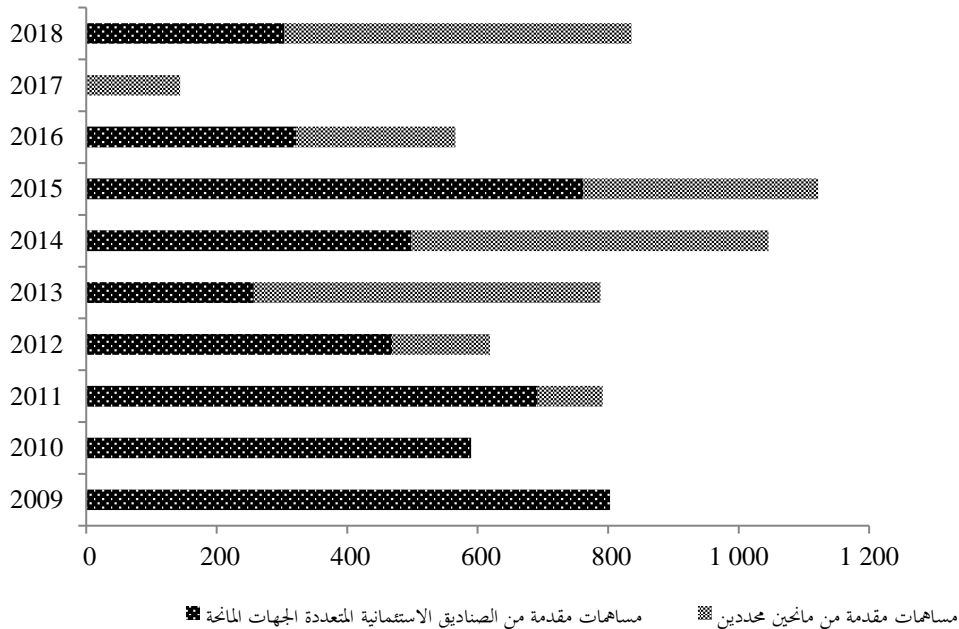
### جيم- المساهمات المقدمة من شركاء محددين ومن الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية

١٩- المجموعة هي آلية مشتركة بين الوكالات مخصصة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي في منظومة الأمم المتحدة. وتشمل المجموعة، التي يقودها الأونكتاد، ١٥ وكالة مقيمة وغير مقيمة من وكالات الأمم المتحدة.

٢٠- وتقدم المجموعة مساهمة ملموسة ومباشرة في تحقيق اتساق عملية إصلاح الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup> من خلال تنسيق العمليات المشتركة بين الوكالات على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري، وعن طريق الوصول إلى آليات مبتكرة للتمويل المجمع مثل المساهمات المقدمة من شركاء محددين ومن الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة.

الشكل ٣

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، ٢٠٠٩-٢٠١٨ (بآلاف الدولارات)





## المساهمات المقدمة من شركاء محددين

- ٢١- مساهمات الشركاء المحددين هي مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم التنسيق فيما بين الوكالات. وفي عام ٢٠١٨، تلقى الأونكتاد اعتماداً بقيمة ٤٧٥ ٥٣٢ دولاراً من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، ودُفع هذا المبلغ على دفعتين منفصلتين من أجل تمويل مبادرات المجموعة في جمهورية تنزانيا المتحدة وميانمار (الشكل ٣).
- ٢٢- وبالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة، تلقى الأونكتاد دفعة أخيرة بمبلغ ٩٨ ٠٠٠ دولار في إطار برنامج مشترك بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٤ ووُضع بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد حقق هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تعزيز قطاع السياحة والروابط الخلفية للمنتجين المحليين في مجالي الزراعة والبستنة، نتائج باهرة على الصعيد القطري.
- ٢٣- أما بخصوص ميانمار، فقد تلقى الأونكتاد دفعة أولى بما قيمته ٤٧٥ ٤٣٤ دولاراً في إطار مشروع مماثل يقوده الأونكتاد بمشاركة منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويهدف المشروع، الذي يسترشد بالممارسات الفضلى التي أفرزتها المبادرة التي بدأ تنفيذها في جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى النهوض بالقدرة التوريدية لقطاع البستنة والسياحة المستدامة في منطقة بحيرة إنلي (ولاية شان). ويسعى المشروع الذي يندرج ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تعزيز جوانب التعايش في المساعدة التقنية المقدمة على الصعيد القطري.

## الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة

- ٢٤- تتألف الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة من آليات للتمويل المجمع مُنظمة في هيكل يشمل ممثلين من منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وتهدف الصناديق، التي صُممت استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى تكملة الموارد الفردية للوكالات.
- ٢٥- وتوفر الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة المخصصة لدعم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أي صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة) أو لدعم مجالات مواضيعية معينة (القضايا الإنسانية أو الإنمائية أو البيئية) آليات تمويل رئيسية في إطار اتفاق التمويل<sup>(٣)</sup> الذي اقترح في سياق إصلاح الأمم المتحدة لبلوغ الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨ حصل الأونكتاد على مبلغ ٠٦٢ ٣٠٤ دولاراً من خلال صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة لتمويل مشاريع في كابو فيردي وجمهورية تنزانيا المتحدة.
- ٢٦- ففي كابو فيردي، تلقى الأونكتاد مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار من الرصيد المتبقي لصندوق وحدة العمل في الأمم المتحدة سابقاً، أُعيد توزيعه لدعم إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية (٢٠١٨-٢٠٢٢) الذي يركز كلياً على أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨ ركزت عمليات الأونكتاد بشكل أساسي على المنافسة وحماية المستهلك متابعاً لأنشطة المساعدة التي انطلقت في وقت سابق في هذا البلد.

٢٧- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تلقى الأونكتاد مبلغ ٠.٦٢ ٢٥٤ دولاراً من صندوق وحدة العمل في الأمم المتحدة لدعم خطة الأمم المتحدة الثانية للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. والأونكتاد شريك رئيسي في إطار مجال نشاطه الموضوعي المتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام الذي يركز على الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة والذي يغطي طائفة واسعة من الأنشطة من قبيل تطوير المشاريع وتيسير الاستثمار ودمج الأسواق.

٢٨- وفي البلدين كليهما، ساهم صندوق وحدة العمل في الأمم المتحدة في تحقيق استدامة المساعدة التقنية من خلال رفع القيمة المضافة الأساسية وتعزيز تناغم السياسات المشتركة بين القطاعات. وساعدت آليات التمويل المجمع هذه إلى حد بعيد في زيادة اتساق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وأثرها على الصعيد القطري. وفي سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي النهوض بصندوق وحدة العمل في الأمم المتحدة<sup>(٤)</sup> وتكرار هذا النموذج على نطاق واسع دعماً لتنفيذ أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تنفيذاً فعالاً على الصعيد القطري.

## دال - تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

٢٩- بالإضافة إلى مصادر التمويل المشار إليها أعلاه، تقدم بعض الجهات المانحة الدعم لبرنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

٣٠- وفي عام ٢٠١٨، توسع برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين من حيث البلدان المانحة وعدد الموظفين الفنيين المبتدئين. وتولت ثلاثة بلدان مجتمعة - هي ألمانيا والصين وإيطاليا - رعاية تسع وظائف من هذه الفئة في الأونكتاد (انظر الوثيقة TD/B/WP/297/Add.2، الجدول ٨). وبلغ مجموع النفقات المتصلة بالموظفين الفنيين المبتدئين في الأونكتاد ٠,٩٧ مليون دولار<sup>(٥)</sup>. وظلت ألمانيا المساهم الرئيسي في البرنامج، حيث تولت رعاية أربعة موظفين فنيين مبتدئين بنفقات بلغت ٠,٥٤ مليون دولار. ومنذ توقيع الأمم المتحدة وحكومة الصين على مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٥، استقبل الأونكتاد ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين صينيين (٢٠١٨). أما إيطاليا، التي كانت تُعدّ بين الراعين الرئيسيين للبرنامج، فقد استأنفت دعمها بعد انقطاع دام سنوات قليلة.

٣١- ويتيح هذا البرنامج فرصة فريدة من نوعها للموظفين الشباب للمشاركة في العمل التحليلي والفني الذي يضطلع به الأونكتاد. وجميع الشعب الفنية في الأونكتاد لها طلب كبير على الموظفين الفنيين المبتدئين. ولذلك، تطلب الأمانة العامة من جديد إلى الجهات المانحة القدرة على ذلك أن تنظر في رعاية الموظفين الفنيين المبتدئين.

(٤) بوابة مكتب صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية المتعددة الشركاء، متاح على الرابط التالي: <http://mptf.undp.org/> (تمت زيارة الموقع في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

(٥) البيانات مقدّمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

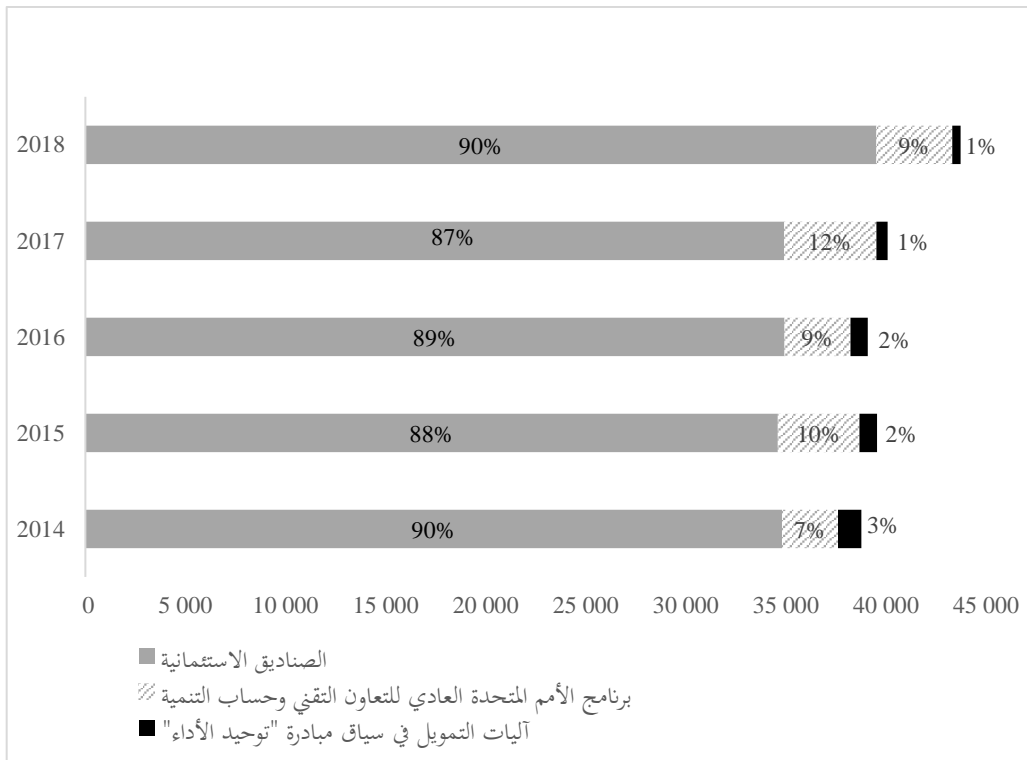
## ثانياً- النفقات وتخصيص الموارد للتعاون التقني

٣٢- في عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٤٣,٧ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧ (انظر الوثيقة TD/B/WP/290/Add.2، الجدول ٢). وفيما يتعلق بمصادر التمويل، بلغت النفقات في إطار الصناديق الاستثمارية ٣٩,٥ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٣ في المائة، وزادت حصة نفقات الصندوق الاستثماري في مجموع النفقات إلى ٩٠ في المائة. وفي المقابل، انخفضت حصة برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٧، حيث بلغت النفقات التي تدخل ضمن هذه الفئة ٣,٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٨. وانخفضت النفقات في إطار آليات التمويل في سياق مبادرة "توحيد الأداء" من ٠,٥٧ مليون دولار عام ٢٠١٧ إلى ٠,٤٢ مليون دولار عام ٢٠١٨، وشكلت نسبة ١ في المائة من إجمالي الإنفاق السنوي (الشكل ٤).

### الشكل ٤

#### نفقات التعاون التقني حسب مصدر التمويل، ٢٠١٤-٢٠١٨

(بآلاف الدولارات والنسبة المئوية)

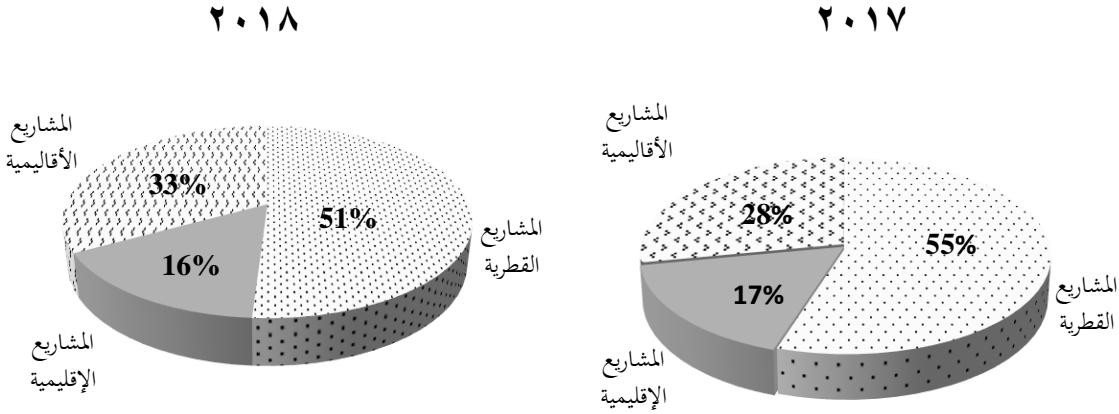


## ألف- أنواع المشاريع

٣٣- تنفذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعيد الأقليمي والإقليمي والقطري. وفي عام ٢٠١٨، هيمنت المشاريع القطرية على مشاريع التعاون التقني التي جرى تنفيذها، وذلك على الرغم من انخفاض حصتها من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٨. وتليها المشاريع الإقليمية والإقليمية، التي تمثل نسبة ٣٣ في المائة و ١٦ في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني، على التوالي (الشكل ٥).

الشكل ٥

نسبة النفقات من مجموع نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١٧-٢٠١٨  
(بالنسبة المئوية)



٣٤- والمشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية تنفذ في البلدان المستفيدة، وتغطي أكثر من منطقة جغرافية. وارتفعت قيمة النفقات في إطار هذه الفئة من المشاريع من ١١,١ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وأنفقت هذه المبالغ لتنفيذ العديد من منتجات مجموعة أدوات الأونكتاد، وبخاصة أسيكودا، ودمفاس، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي.

٣٥- وقد سجلت النفقات المتكبدة في إطار المشاريع القطرية زيادة بنسبة ١ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمتها ٢٢,٤ مليون دولار. ومع ذلك، انخفضت حصة المشاريع القطرية في مجموع النفقات إلى ٥١ في المائة نتيجة الزيادة الكبيرة في النفقات الإجمالية المتصلة بالتعاون التقني. ومعظم المشاريع القطرية، البالغ عددها ١٤٢ مشروعاً، تمول ذاتياً، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية. وتركز هذه المشاريع على تحديث وإصلاح الجمارك، وإدارة الديون. وفي عام ٢٠١٨، كانت نسبة ٥٦ في المائة من النفقات المتكبدة، أي ما يقابل مبلغ ١٢,٥ مليون دولار، في إطار المشاريع القطرية تتعلق بتنفيذ مشاريع في أقل البلدان نمواً.

٣٦- وفي عام ٢٠١٨، بلغت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية ٧ ملايين دولار، أي ١٦ في المائة من مجموع النفقات، مسجلةً بذلك انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام ٢٠١٧. وبينما انخفضت النفقات على المشاريع الإقليمية في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، سجلت النفقات في إطار هذا الصنف من المشاريع زيادةً بنسبة ٩١ في المائة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وبلغ مجموع النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية ٢٩,٤ مليون دولار، أي ما يقابل نسبة ٦٧ في المائة من مجموع النفقات.

## باء- التوزيع بحسب المنتج

٣٧- في عام ٢٠١٨، بلغت النفقات في إطار المنتجات الواردة في مجموعة أدوات الأونكتاد، البالغ عددها ٢٨ منتجاً، ٤٠,٣ مليون دولار، ما يمثل ٩٢ في المائة من مجموع النفقات السنوية على التعاون التقني (انظر الجدول). وحافظت النفقات على نظام أسيكودا ونظام دمفاس على موقعها في الصدارة ضمن منتجات التعاون التقني للأونكتاد، بنسبة ٤٧ في المائة و ١١ في المائة من مجموع النفقات، على التوالي. وتليهما مباشرةً مجالات تيسير الأعمال التجارية، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك، التي شكلت مجتمعةً نسبة ١٦ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد.

## نفقات التعاون التقني حسب الموضوع والمنتج، لعام ٢٠١٨

المجموعة	الموضوع	المنتج	الهدف المعني من أهداف التنمية المستدامة	النفقات ٢٠١٨	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)
<b>ألف</b>					
السابعة	ألف-١	استعراضات سياسات الاستثمار	١٧،٨	٤١٧٩٥	٠,١٠
الأولى	ألف-٢	استعراضات سياسات الخدمات	٩،٨	١٠٩٤٧	٠,٠٣
الأولى	ألف-٣	استعراضات أطر السياسات التجارية	١٧	-	-
الرابعة عشرة	ألف-٤	استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار	٩	١١٣٧٤٥	٠,٢٦
الثالثة عشرة	ألف-٥	التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	١٧،٩،٨	٢٣٠١٦٤٤	٥,٢٦
الثامنة	ألف-٦	أدلة الاستثمار	١٧،٩	٧٠٣٣٧	٠,١٦
الثانية	ألف-٧	التدابير غير التعريفية	١٧،٨	٥٣٨٩٠٨	١,٢٣
الأولى	ألف-٩	المفاوضات التجارية	١٠	٦٣٤٨٠	٠,١٥
الثالثة	ألف-١٠	التجارة المستدامة والبيئة	١٧،٨	٩٢٨١٥٤	٢,١٢
الثامنة	ألف-١١	تشجيع الاستثمار وتيسيره	١٧،٩	١٩٨٤٢٤	٠,٤٥
<b>باء</b>					
السادسة عشرة	باء-١	دعم التخرج من فئة أقل البلدان نمواً	٨	٢١٧٠٧٥	٠,٥٠
الحادية عشرة	باء-٢	نظام إدارة الديون والتحليل المالي	١٧	٤٩٢٩٨٠٧	١١,٢٧
السابعة عشرة	باء-٤	مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	١٧،٩	٢٢١٥٣٥	٠,٥١
السابعة عشرة	باء-٥	النفوذ إلى السوق، وقواعد المنشأ والعلامات الجغرافية لصالح أقل البلدان نمواً	١٧،١٠،٨	٦٥٦٧٩	٠,١٥
الخامسة	باء-٦	كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	٩،٨	١٨٠٥٢٤	٠,٤١
الثانية عشرة	باء-٩	النقل المستدام والمرن	٩،٨	٣٢٩٤٣٢	٠,٧٥

المجموعة	الموضوع	المنتج	الهدف المعني من أهداف التنمية المستدامة	النفقات	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)
	<b>جيم</b>	<b>تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الإدارة</b>			
الرابعة	جيم ١	استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	١٠، ٨	٣٦٠٠٠	٠,٠٨
الثامنة	جيم ٢	تيسير الأعمال	١٦، ٨	٢٧٧٤٩٢٩	٦,٣٥
الثانية عشرة	جيم ٣	تيسير التجارة	١٦، ١٠	١١٩٠٣٧٣	٢,٧٢
الثانية عشرة	جيم ٤	النظام الآلي للبيانات الجمركية	٩	٢٠٦٥٤٧٦١	٤٧,٢٣
العاشرة	جيم ٥	الإحصاء	١٧	٩٢٤٩٧٩	٢,١٢
التاسعة	جيم ٧	المحاسبة والإبلاغ الخاصان بالشركات	١٧، ١٢	٧٧٥٢٦	٠,١٨
السادسة	جيم ٨	الاستثمار والصحة العامة	٩، ٣	٦١٧٨٠١	١,٤١
السابعة	جيم ٩	اتفاقات الاستثمار الدولية	١٧	٤٤٠٧٦٥	١,٠١
الرابعة	جيم ١٠	سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	١٠، ٨	١٩٠٧٦٨٨	٤,٣٦
	<b>دال</b>	<b>تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم</b>			
الثانية	دال ١	التجارة ونوع الجنس والتنمية	٨، ٥	٣٨٨٣٠٢	٠,٨٩
التاسعة	دال ٣	تطوير ريادة الأعمال	٨، ٤	٣٧٧١١٦	٠,٨٦
الرابعة عشرة	دال ٦	التدريب في مجال التجارة	٩، ٨	٦٥٤٨٣٧	١,٥٠
<b>المجموع</b>				<b>٤٠٢٥٦٥٦٤</b>	<b>٩٢,٠٥</b>

٣٨- هناك سبعة منتجات بلغت تكلفتها كل منها ١-٣ في المائة من مجموع قيمة المشاريع المنجزة، تصدرها تيسير التجارة، والإحصاء، والتجارة المستدامة والبيئة. أما النفقات المتصلة بكل منتج من المنتجات المتبقية، وعددها ١٦ منتجاً، فقد مثلت أقل من ١ في المائة من مجموع قيمة المشاريع المنجزة. وقد يفسر ذلك جزئياً بنقص التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الإضافي المقدم من الميزانية العادية لا يؤخذ في الاعتبار في الأرقام المفصلة في الجدول.

٣٩- ومن حيث الصلات القائمة بين منتجات التعاون التقني وأهداف التنمية المستدامة، يبين الجدول أن التعاون التقني للأونكتاد أوثق صلة بثلاثة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، هي الهدف ٨ بشأن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف ٩ بشأن الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف ١٧ بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وفي عام ٢٠١٨، أنفق مبلغ يقدر بنحو ٢٢ مليون دولار، أو ٥١ في المائة من مجموع النفقات، في إطار ١٤ منتجاً، ساهم مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف ٩؛ وأنفقت نسبة ٢٠ في المائة من مجموع النفقات على تحقيق الهدف ١٧؛ ونسبة ١٢ في المائة على تحقيق الهدف ٨.

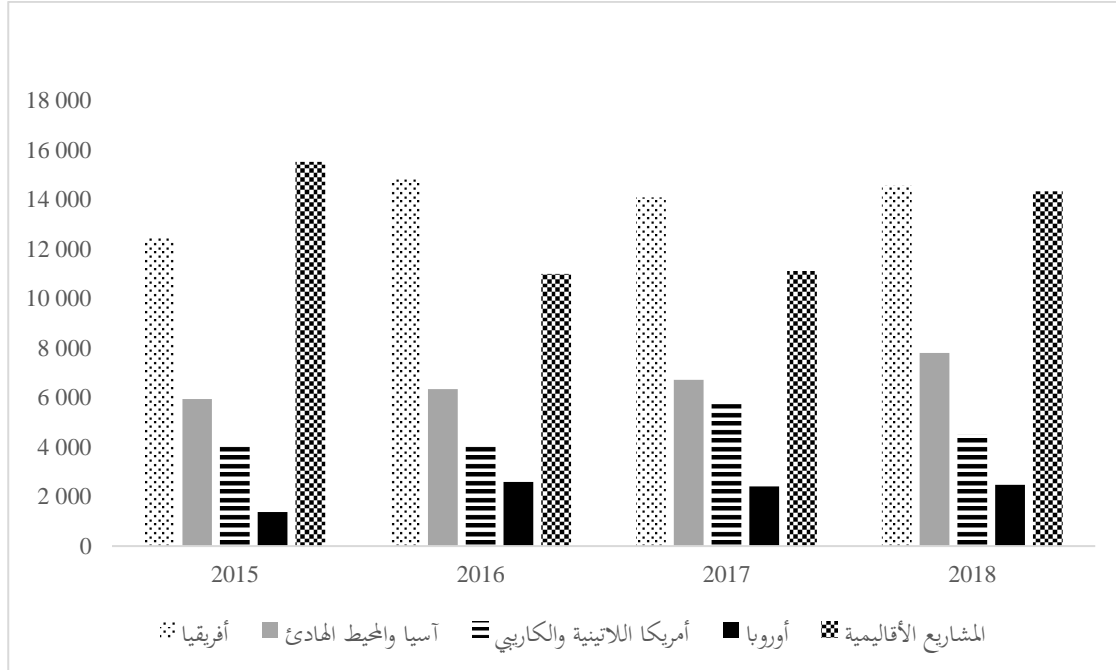
### جيم - التوزيع الجغرافي

٤٠- تم إنفاق نصف المبلغ تقريباً المرصود لنفقات المشاريع الإقليمية والقارية، على مشاريع في أفريقيا، حيث أنفق مبلغ ٤ ملايين دولار على مشاريع إقليمية و ١٠,٦ ملايين دولار على

مشاريع قطرية. ومقارنة بعام ٢٠١٧، ارتفعت النفقات على مشاريع التعاون التقني في أفريقيا بنسبة ٣ في المائة (الشكل ٦). ولكن نظراً لأن النفقات الإجمالية زادت بنسبة ٩ في المائة، تراجعت حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في أفريقيا من مجموع نفقات التعاون التقني من ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٨ (الشكل ٧).

الشكل ٦

نفقات التعاون التقني على المشاريع الإقليمية والقطرية حسب المنطقة، ٢٠١٥-٢٠١٨ (بالآلاف الدولارات)



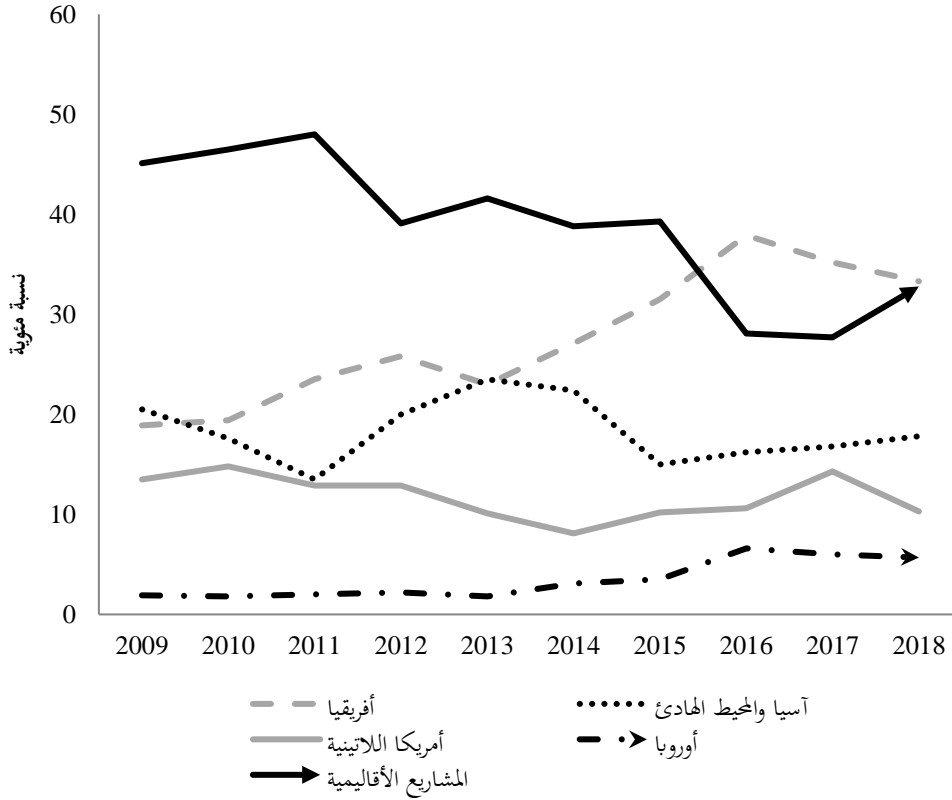
ملاحظة: الرقم لا يعكس النفقات على المشاريع في أمريكا الشمالية، لأن المبلغ لم يتجاوز ٤٩١ ٣٨ دولاراً في عام ٢٠١٨.

٤١- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٧,٨ ملايين دولار، أي أنها ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧. وزادت حصة هذا الصنف من المشاريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١٨ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٨. وساهمت الزيادة في إنجاز عدد من المنتجات المشمولة بمشاريع التعاون التقني، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بتيسير الأعمال التجارية، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ونظام دلفاس، وتيسير التجارة، في ارتفاع النفقات في المنطقة.

٤٢- وبعد الزيادة الكبيرة المسجلة في عام ٢٠١٧، شهدت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي انخفاضاً بنسبة ٢٢ في المائة، حيث بلغت ٤,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨. ويُعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى التراجع المسجل في إنجاز عدة منتجات، بما في ذلك تيسير الأعمال التجارية، والنقل المستدام والقادر على الصمود، وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في المنطقة من مجموع النفقات من ١٤ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ١٠ في المائة عام ٢٠١٨.

## الشكل ٧

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠٠٩-٢٠١٨  
(بالنسبة المئوية)



ملاحظة: لا يُؤخذ في الاعتبار في حساب الأنصبة الإقليمية لكل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا سوى النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية.

٤٣- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧، أي أنها زادت بنسبة ٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. وبلغت حصة هذا الصنف من المشاريع من مجموع نفقات أنشطة التعاون التقني ٦ في المائة في عام ٢٠١٨. ويُذكر أن تراجع مستوى الإنجاز في إطار الأنشطة المتصلة بنظام ديفاس وتيسير الأعمال التجارية، قابلته زيادة في النفقات المتصلة ببرنامج أسيكودا.

٤٤- وفي أمريكا الشمالية، أنفق مبلغ قدره ٣٨ ٤٩١ دولاراً عام ٢٠١٨ لتنفيذ مشروع أسيكودا في سان بيار وميكلون.

## دال- نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً

٤٥- تحظى أقل البلدان نمواً بالأولوية في استراتيجية الأونكتاد المتعلقة بتنفيذ أنشطة التعاون التقني. ففي عام ٢٠١٨، حافظت نفقات التعاون التقني لدعم هذه البلدان على مستوى عالٍ حيث بلغت ٢٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧ (الشكل ٨). ولما كان معدل نمو النفقات الإجمالية المتعلقة بالتعاون التقني أعلى بكثير، تراجعت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع نفقات التعاون التقني من نسبة قياسية بلغت ٤٩ في المائة عام ٢٠١٧

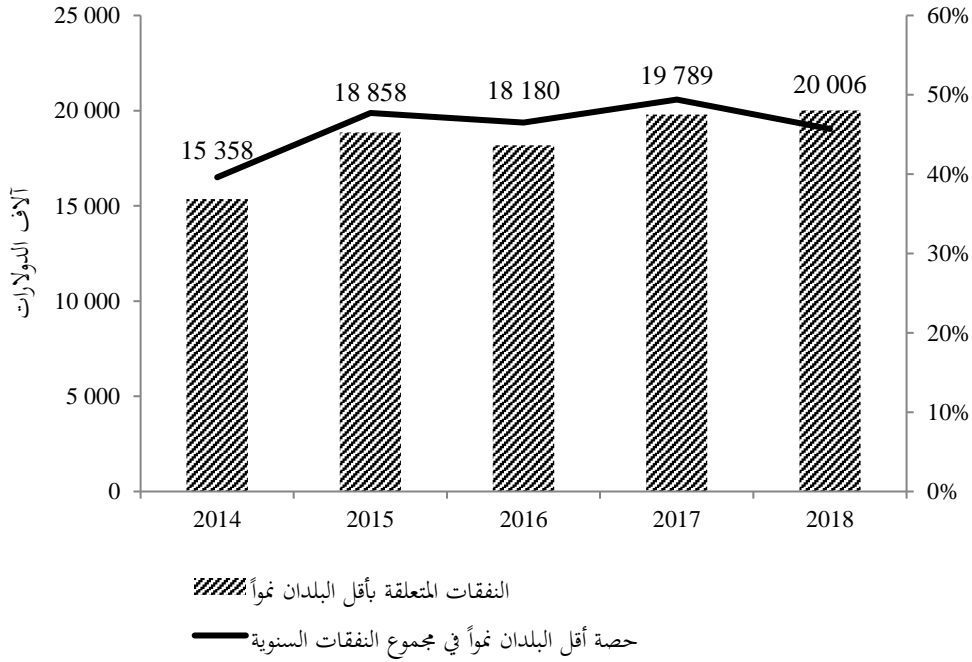


إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن هذه النفقات، هناك مبلغ ١٢,٥ مليون دولار (٦٢ في المائة) مُخصَّص للمشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً، وشمل برامج من قبيل برنامج أسيكودا ونظام دمفاس، فضلاً عن المشاريع الخاصة بالإطار المتكامل المعزز والمشاريع المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الشكل ٨

### نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً، ٢٠١٤-٢٠١٨

(بالآلاف الدولارات والنسبة المئوية)



٤٦ - جاء في مافيكيانو نيروبي أن على الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة، بما في ذلك المساعدة المحددة الهدف في سياق الإطار المتكامل المعزز<sup>(٦)</sup>. وفي عام ٢٠١٨، قدم الأونكتاد مساعدة مخصَّصة ضمن الإطار المعزز إلى بنين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وكمبوديا، وميانمار، والنيجر، وهاتي من خلال دراسات تشخيصية عن التكامل التجاري، ودراسات عن السياسات التجارية، وخدمات استشارية في مجال النفاذ إلى الأسواق. وعلى الصعيد الإقليمي، وفر الأونكتاد خدمات المتابعة المستمرة لمشروعين إقليميين في مجالي تيسير التجارة، والنقل والعبور، الأول لصالح منطقة غرب أفريقيا، والثاني لصالح منطقة شرق أفريقيا. وبالإضافة إلى المساعدة المقدمة ضمن الإطار المعزز، قدم الأونكتاد مساعدته لفريق منظمة التجارة العالمية المعني بأقل البلدان نمواً بشأن المؤشرات الجغرافية وقواعد المنشأ بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي.

٤٧ - وفي إطار برنامج أسيكودا، ساهم الدعم المخصص، في جملة أمور، في زيادة الإيرادات الجمركية في أقل البلدان نمواً وسائر البلدان المستفيدة. ففي جزر سليمان، على سبيل المثال، تجاوزت الإيرادات الجمركية ١٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧، مسجلةً بذلك رقماً قياسياً تاريخياً في البلد.

٤٨- وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً ما زالت تشكل مجموعة البلدان التي تحظى بالأولوية في إطار أنشطة التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد، فإن الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة لصالح هذه البلدان لم يتلق أي مساهمات جديدة خلال أربع سنوات متتالية (٢٠١٥-٢٠١٨). وفي نهاية عام ٢٠١٨، كان رصيد الصندوق ١٧٦ ٧٢٥ دولاراً. ويُطلب إلى البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين، القادرين على ذلك، تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

## ثالثاً- الهيكل وسير العمل

### ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

#### الترشيد المواضيعي

٤٩- عمل الأونكتاد خلال السنوات القليلة الماضية على تعزيز أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني من خلال تطوير وتحديث مجموعة أدوات الأونكتاد، التي تعد حالياً ٢٨ منتجاً من منتجات التعاون التقني. وعليه، يشجّع المانحون على التقليل من المساهمات المتعددة السنوات المخصصة، بما في ذلك المساهمات إلى الصناديق الاستئمانية المواضيعية المتعددة الجهات المانحة. فهذا من شأنه أن يتيح للأونكتاد هامشاً إضافياً من المرونة والقدرة على التنبؤ في إطار التخطيط لأنشطة التعاون التقني وتنفيذها، والتصدي في الوقت المناسب لأشد احتياجات البلدان النامية إلحاحاً لدى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٠- وفي الوقت الراهن، إن معظم المساهمات إلى الصناديق الاستئمانية تُقدّم من مساهمين فرديين في شكل مساهمات مخصصة تماماً لأنشطة محددة. وقليلة هي الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد التي لديها نفس خصائص الصناديق الاستئمانية المواضيعية المتعددة الجهات المانحة، من قبيل المساهمات المختلطة، والمرونة الكبيرة في تخصيص الأموال، والتقارير الموحدة.

٥١- ومن الأمثلة الجيدة على مثل هذه الصناديق، الصندوق الاستئماني لبناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية. وقد أنشئ هذا الصندوق في عام ٢٠١٢ لتقديم مجموعة موحدة من المنتجات والخدمات المتصلة بأنشطة الاستثمار والمؤسسات التجارية دعماً لجهود البلدان الرامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتألف المجموعة من العناصر التالية: بحث وتحليل البيانات والمعلومات المتصلة بتدفقات الاستثمار واتجاهات السياسات العامة والخيارات ذات الصلة؛ وخدمات تشخيصية حسب الطلب وخدمات مشورة تقنية مخصصة ومحددة الهدف؛ وأنشطة بناء توافق الآراء من خلال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتفاعل مع الجهات صاحبة المصلحة على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي. وبفضل النجاح الملحوظ الذي تحقّق على مدى السنوات الثلاث الأولى، حصل الصندوق من الجهات المانحة على حافزة مالية إضافية متعددة السنوات.

٥٢- وعلى صعيد المنتجات، أنشئت أيضاً بعض الصناديق الاستئمانية المتعددة الجهات المانحة لتغطية أنشطة تتعلق، مثلاً، بنظام دمناس والتجارة، والبعد الجنساني، والتنمية. ومع ذلك، ينبغي القيام بالمزيد لزيادة المرونة في إدارة الأموال والقدرة على التنبؤ بها. وهذا يتماشى

مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يرمي إلى تحقيق تحوّل جوهري في أنماط التمويل الراهنة التي تتسم بانخفاض الموارد الأساسية نسبةً إلى التمويل الإجمالي، وانعدام القدرة على التنبؤ، وارتفاع حصة الأموال المخصصة تماماً لأنشطة محددة. وثمة حاجة ماسة لدعم شركاء التمويل من أجل تغيير هذه الأنماط.

٥٣- وفي عام ٢٠١٨، وبدعم من الجهات المانحة، أفضّل الأونكتاد مالياً ٣٤ مشروعاً وبدأ ٥٨ مشروعاً جديداً (انظر TD/B/WP/297/Add.2، الجدولين ١٥ و ١٦). وفي المجموع، بلغ عدد المشاريع التنفيذية التي ترتبت عليها نفقات ٢٥٣ مشروعاً، أي أقل بمقدار تسعة مشاريع عن عددها في عام ٢٠٠٨ الذي اتخذت فيه إجراءات للحد من التجزؤ.

### أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

٥٤- جاء في مافيكيانو نيروبي أن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - وهي إجراء البحوث والتحليل، وبناء توافق الآراء، وتقديم المساعدة التقنية - تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية، وأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط بين هذه الأركان<sup>(٧)</sup>.

٥٥- وفي عام ٢٠١٨، واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى زيادة التلاحق بين أركان عمله الثلاثة. وبذلك، زادت أوجه التآزر في مجالات عديدة من مجالات عمل الأونكتاد. ففي مجال المنافسة وحماية المستهلك، على سبيل المثال، يتولى الأونكتاد إجراء استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وتتيح الاستعراضات تقييم الإطار القانوني والمؤسسي لبلد ما وسجله في مجال الإنفاذ وتقدم إرشادات مفيدة بشأن التغييرات القانونية والإدارية والتشريعية الرئيسية التي قد تكون ضرورية للإنفاذ الفعال للقوانين والأداء الأمثل لسلطات المنافسة وحماية المستهلك. وتُستخدَم الاستعراضات أيضاً كأساس لبحث عمليات استعراض النظراء خلال الاجتماعات السنوية لأفرقة الخبراء الحكوميين الدوليين التابعة للأونكتاد والمعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وعادةً ما تتمخض مناقشة تقرير استعراض النظراء في اجتماع لفريق خبراء حكوميين دوليين عن مشروع في مجال التعاون التقني يقوده الأونكتاد دعماً لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير. وفي وقت لاحق، تُنشر التوصيات على الصعيد الوطني في صفوف طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة. وفي عام ٢٠١٨، خضع المغرب لأول استعراض طوعي للنظراء بشأن حماية المستهلك. واستناداً إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير بشأن السياسة العامة ذات الصلة، صمّم الأونكتاد مشروعاً مخصّصاً للمساعدة يهدف إلى تعزيز فعالية قانون وسياسة حماية المستهلك في المغرب.

### التعاون بين الشعب

٥٦- تعمل لجنة استعراض المشاريع بمثابة آلية داخلية لتعزيز التعاون بين الشعب وضمن الاتساق في أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية. وفي عام ٢٠١٨، عقدت اللجنة اجتماعاً مباشراً لاستعراض الاستراتيجية المتعلقة بالمضي قدماً في نشر إطار الإدارة القائمة على النتائج للتعاون التقني، واختصاصات لجنة استعراض المشاريع، وقاعدة البيانات الخاصة بطلبات الحصول على المساعدة التقنية. وأبرز الاجتماع بوجه الخصوص ضرورة ترشيد عملية إعداد

(٧) TD/519/Add.2، الفقرة ٩٢.

وتقديم التقارير المتعلقة بالتعاون التقني، وطلب إلى اللجنة أن تشارك مشاركة أكبر في تصميم نظام جديد لإدارة المشاريع، واقترح وضع دليل يسترشد به الموظفون المسؤولون عن المشاريع في إدارة المشاريع. وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، يُستشار أعضاء اللجنة، أي جهات الوصل في الشعب، بصورة متكررة بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنفيذ الفعال والمتناسق لأنشطة التعاون التقني، بما في ذلك تعبئة الموارد.

٥٧- ويتسم التعاون بين الشعب، الذي يستند إلى مواطن قوة مختلف الشعب وخبرتها، بالأهمية لتنفيذ أنشطة التعاون التقني تنفيذاً فعالاً. وفي عام ٢٠١٨، كان موضوع التجارة والنوع الاجتماعي واحداً من بين المجالات البارزة التي شملتها عدة مبادرات قائمة على التعاون بين الشعب. وعلى سبيل المثال، تعمل شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية وشعبة الاستثمار والمشاريع على وضع برنامج تدريبي مبتكر يستند إلى منهجية برنامج إمبريتيك بغية مساعدة التاجر غير النظاميات عبر الحدود في تطوير مشاريع موجهة نحو تحقيق النمو، مع الحرص في الوقت ذاته على إدكاء وعيهم بقواعد وإجراءات التجارة عبر الحدود. وللتصدي للصعوبات المعترضة في وضع سياسات تجارية تراعي النوع الاجتماعي بسبب عدم توافر البيانات، وضعت شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية مشروعاً جديداً يتيح الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الشعبة الأولى في مجال جمع البيانات وتحليلها ومواطن قوة الشعبة الثانية في دراسة العلاقة بين التجارة والنوع الاجتماعي.

٥٨- وفي سياق مشروع جديد بين الشعب يتعلق بالشفافية في تنظيم التجارة وتيسيرها في إطار اتفاق المحيط الهادئ الإضائي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية، وحدثت ثلاث شعب تابعة للأونكتاد - هي شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات - صفوفها لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية في مجالات تيسير التجارة، والتدابير غير الجمركية، والتجارة والنوع الاجتماعي، وتيسير الأعمال التجارية. وبفضل التعاون القائم بين الشعب، اكتسب الأونكتاد قدرة أكبر على إدماج القضايا الجنسانية الشاملة في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها والتعاطي مع الطلبات التي يتلقاها من البلدان المستفيدة بفعالية أكبر.

### التعاون بين الوكالات

٥٩- في عام ٢٠١٨، واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى تعزيز شراكته وشبكته داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها للاستفادة من الخبرات، وتقاسم المعارف والبيانات، وتجميع الموارد، وتنسيق العمل من أجل التنفيذ الفعال لأنشطة التعاون التقني ودعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٠- وعلى سبيل المثال، عمل الأونكتاد جنبا إلى جنب مع دول في أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ؛ وأمانة الكومنولث؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والمعهد الدولي للمحيط؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار التنظيم الناجح للمنتدى الثاني المعني بالمحيطات الذي تناول الجوانب المتصلة بالتجارة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، في تموز/يوليه ٢٠١٨. ويتيح هذا التحالف الإمكانية للنهوض بتوافق الآراء وإيجاد الحلول التقنية وإجراء حوارات في سياق التصدي للقضايا السياسية المعقدة

والحساسية بأسلوب غير تفاوضي. وفي شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أطلق الأونكتاد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الدليل السياساتي بشأن تنظيم المشاريع من أجل المهاجرين واللاجئين (*Policy Guide on Entrepreneurship for Migrants and Refugees*) الذي يركز على دور ريادة الأعمال في تحقيق الآثار الإيجابية للهجرة على النمو الاقتصادي والتنمية. ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع هاتين الوكالتين وثلاث لجان إقليمية لإنجاز مشروع بشأن ريادة الأعمال في صفوف اللاجئين والمهاجرين.

٦١- وفيما يتعلق بالتدابير غير الجمركية، يقود الأونكتاد التعاون الدولي - في إطار عمله مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية - في مجال التنمية ومراجعة التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، وذلك بالإضافة إلى عمله مع الشركاء الإقليميين والدوليين في مجال جمع البيانات. وتعزز هذه الشراكة التنسيق العالمي وتساعد على توفير الموارد. ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع مركز التجارة الدولية بشأن تنفيذ البوابات التجارية. وقد أُدمجت في جميع الأنظمة الوطنية للبوابات التجارية وحدة جديدة طوّرها مركز التجارة الدولية تبين الإحصاءات القطرية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

#### الطلبات الواردة من البلدان النامية

٦٢- تعزيزاً للشفافية، أنشأ الأونكتاد قاعدة بيانات على موقعه الشبكي لتعقب أثر الطلبات الرسمية للحصول على التعاون التقني للأونكتاد<sup>(٨)</sup>، وطوّر تطبيقاً داخلياً يتيح تحديث البيانات المتعلقة بالطلبات. وسيعوّض هذا التطبيق جداول البيانات التي كانت تُعَمَّم على الشعب من أجل تحديث المعلومات المتعلقة بالطلبات. وبعد الانتهاء من التجارب، بدأ التطبيق يشغل بكامل طاقته في نهاية عام ٢٠١٨. وقد تلقى الأونكتاد ١٠٧ طلبات رسمية للحصول على التعاون التقني من ٥٨ بلداً و١٦ منظمة إقليمية ودولية في عام ٢٠١٨<sup>(٩)</sup>.

٦٣- ويتوقف الرد على الطلبات في الوقت المناسب بدرجة كبيرة على توافر الموارد المالية. وكما في السنوات السابقة، لم يقدر الأونكتاد على تلبية الطلبات المقدمة من العديد من البلدان النامية بسبب العقبات المتعلقة بالتمويل. فعلى سبيل المثال، كانت الموارد المتاحة للأنشطة المتصلة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي شحيحة بدرجة تعذرت معها الاستجابة للطلب المتنامي على المساعدة. وفي مجال تيسير التجارة، تعذرت أيضاً تلبية عدد كبير من الطلبات المتعلقة بتنفيذ برنامج تمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، لأن الموارد المتاحة من المساهمات كانت مخصّصة لبلدان بعينها. وخلال عام ٢٠١٨، واصل الأونكتاد تلقي عدد متزايد من الطلبات الواردة من بلدان مختلفة، بينها بلدان من فئة أقل البلدان نمواً، من أجل مساعدتها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبلدان أخرى ترغب في الحصول على الدعم خلال مرحلة ما بعد الانضمام. وهناك مجالات عديدة أخرى تواجه نفس القيود المتصلة بالتمويل، منها المنافسة وحماية المستهلك، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والنقل المستدام والقادر على الصمود، وعمليات استعراض سياسات المنافسة.

(٨) <https://unctad.org/projects/tc/en/Pages/Requests.aspx> (تمت زيارة الموقع في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(٩) بيانات مستخرجة من قاعدة بيانات الأونكتاد (٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩).

٦٤- ويبدل الأونكتاد جهوداً متواصلة لاستكشاف مصادر تمويل جديدة لسدّ الفجوة في التمويل. فعلى سبيل المثال، تمكن الأونكتاد من الحصول على التمويل من الصندوق الفرعي الخاص بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي تمّوله حكومة الصين وتديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. ويجري في الوقت الراهن تنفيذ مشروعين تابعين للأونكتاد بميزانية إجمالية قدرها ١,٤ مليون دولار بدعم من الصندوق الفرعي. وعلاوة على ذلك، فمنذ توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني بين حكومة الصين والأونكتاد في أيار/مايو ٢٠١٧، يقوم الأونكتاد بحشد الأموال من الصندوق الصيني للمساعدة في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب.

### تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

٦٥- في عام ٢٠١٨، واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج لأغراض التعاون التقني، ولا سيما بتطبيق الحد الأدنى من متطلبات الإدارة القائمة على النتائج بفعالية أكبر، ووضع دليل لمديري المشاريع، وعقد دورات تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج.

٦٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عُيِّمت على مختلف الشعب في الأونكتاد نسخة منقّحة من نموذج وثائق المشاريع ومن القائمة المرجعية لإجازة المشاريع من أجل تطبيقها بالكامل. وروعيّت في النسختين الجديدتين التعليقات الواردة من الموظفين المسؤولين عن المشاريع وكذلك التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما تلك المتعلقة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأخطار الممكنة التي تنطوي عليها مشاريع التعاون التقني وتدابير التخفيف من هذه الأخطار.

٦٧- وفي عام ٢٠١٨، أُعدّ دليل عملي لمديري المشاريع يقدم للموظفين المسؤولين عن المشاريع فكرة عامة عن الإجراءات الداخلية المتعلقة بكل خطوة في دورة إدارة المشاريع. وسيُدمج الدليل، الذي سيخضع للتحديث بصورة منتظمة، الكتيبات والمبادئ التوجيهية الموجودة أصلاً بشأن مشاريع التعاون التقني.

٦٨- واستناداً إلى النجاح الذي حققته الدورة التدريبية الأولى بشأن الإدارة القائمة على النتائج، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استمر الأونكتاد في تنظيم دورات تدريبية عملية في مجال الإدارة القائمة على النتائج استهدفت أفرقة على نطاق المنظمة. وفي المجموع، شملت الدورات التدريبية في مجال الإدارة القائمة على النتائج التي نُظمت في عام ٢٠١٨ ما يزيد على ٤٠ في المائة من فروع الأونكتاد التي تمثل جميع البرامج الفرعية الخمسة. وتهدف هذه الدورات إلى إتاحة فهم مشترك للمبادئ والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج على نطاق الأونكتاد. وعملت أفرقة جنباً إلى جنب، بتوجيه من مكتب الأمين العام، لوضع خطط للرصد والتقييم. وناقش الموظفون الكيفية التي يسهم بها عملهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبحثوا الشروط والشراكات اللازمة لتحقيق التغيير وكيفية قياس التقدم المحرز.

٦٩- وما فتئت الأفرقة المعنية بالمشاريع تستثمر الموارد بشكل متزايد لضمان المتابعة المناسبة للمخرجات بعد تنفيذ أنشطة التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، نظمت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات والوحدة المستقلة للتقييم والرصد اجتماعاً لمجموعة تركيز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على هامش المنتدى الأفريقي الأول بشأن اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة. وحضر الاجتماع ممثلون عن اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة التي استفادت في السنوات الأخيرة

من المساعدة التقنية للأونكتاد ناقشوا الجوانب التي يعتبرونها مفيدة بشكل خاص، وما يصلح وما لا يصلح. وساعد الاجتماع أيضاً في تحديد المواضيع والمهارات وأنواع المشاريع التي يمكن أن تدعم هذه اللجان في تحقيق النتائج. ويطبق برنامج ديمفاس التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية نهجاً شمولياً للإدارة القائمة على النتائج في إطار عملياته المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ المشاريع. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز رصد النتائج، كلف الأونكتاد، في عام ٢٠١٨، خبيراً مستقلاً في مجال التقييم لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. ويسلط التقرير النهائي الذي أعده خبير التقييم الضوء على الأثر الإيجابي جداً للبرنامج على المجالات الرئيسية لإدارة الدين العام ويقدم توصيات مفيدة من أجل الاستمرار في تعزيز هذا الأثر.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٧٠- حرصاً من الأونكتاد على النهوض بالأنشطة المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني وتحسين تنسيق هذه الأنشطة، أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ فرقة عمل مشتركة بين الشعب المعنية بالقضايا الجنسانية. وتوجد على موقع الأونكتاد على الشبكة الداخلية الخاص بفرقة العمل قائمة مرجعية كاملة من أجل تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في مشاريع التعاون التقني وقائمة مرجعية مبسطة، تتيحان للموظفين المسؤولين عن المشاريع الإلمام بالتفاصيل ذات الصلة. وتولت جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي داخل الشعب وقسم التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية أيضاً تقديم الدعم والمشورة لتحديد السبل الممكنة لتعميم المنظور الجنساني في مشاريع التعاون التقني.

٧١- ووُضع مشروع جديد مشترك بين الشعب بشأن جمع البيانات والإحصاءات من أجل تصميم سياسات تجارية تراعي النوع الاجتماعي. وستُطلق في إطار المشروع أنشطة ريادية لقياس التجارة والنوع الاجتماعي بالتعاون مع لجتين إقليميتين. وسيضع المشروع إطاراً مفاهيمياً لقياس الجوانب الجنسانية المتصلة بالتجارة وسيدعم البلدان الرائدة لاختبار نهج القياس. ويُتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في عام ٢٠٢٠ بدعم تمويلي من حساب التنمية.

٧٢- واستمرت الأفرقة المعنية بالمشاريع في تعزيز جهودها الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في أنشطة التعاون التقني. ففي مجال تيسير التجارة، على سبيل المثال، أُلق بالمنتدى الأفريقي بشأن اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة فريقاً خبراء معني بتعميم المنظور الجنساني في تيسير التجارة. واستناداً إلى المناقشات التي جرت، طلبت لجان وطنية أفريقية معنية بتيسير التجارة الحصول على دعم لبناء قدراتها في هذا المجال. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، يقدم الأونكتاد بانتظام دورة خاصة بشأن النوع الاجتماعي لصالح هذه اللجان في إطار برنامجه للتمكين. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية والتنمية، عملت الأفرقة المعنية بالمشاريع جنباً إلى جنب مع جهات التنسيق الوطنية المعنية بالمشاريع، وشجعت النساء على المشاركة في أنشطة المشاريع وعلى طلب المشورة.

### جمع الأموال

٧٣- يجري الأونكتاد منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦ مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن إنشاء آلية تمويل جديدة. وبدأت نائبة الأمين العام للأونكتاد سلسلة من الزيارات إلى عواصم البلدان المانحة الرئيسية في بداية عام ٢٠١٩ لإطلاع المسؤولين على أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

ولتقديم مقترحات ملموسة بشأن التعاون. ويُتَوَقَّعُ إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الزيارات للمساعدة على حشد الأموال اللازمة للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد.

## باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٧٤- الهدف من هذا الفرع هو تسليط الضوء على الإسهامات الرئيسية للأونكتاد في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية<sup>(١٠)</sup> في سياق نهج توحيد الأداء، وذلك بفضل العمليات التي يجري تنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وبرزت المجموعة منذ إنطلاقها رسمياً في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر عام ٢٠٠٨ كآلية مشتركة بين الوكالات تضطلع بدور هام وواعد وقادرة على التصدي للتحديات المطروحة أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧٥- وعلى الصعيد الوطني، وقع الأونكتاد، في عام ٢٠١٨، عدداً من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان التالية: باكستان (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وجمهورية مولدوفا (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ورواندا (٢٠١٨-٢٠٢٣)، وكابو فيردي (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وليسوتو (٢٠١٩-٢٠٢٣)، ومصر (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ونيبال (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٧٦- وتتمحور أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هذه حول أهداف التنمية المستدامة وتقتراح المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة برمتها. وفي حالة ليسوتو، تفوق المساعدة المقدمة من الوكالات غير المقيمة (١٨) بكثير المساعدة التي تقدمها الوكالات المقيمة (٨).

٧٧- ونفذت المجموعة<sup>(١١)</sup> العمليات التالية على الصعيد القطري في عام ٢٠١٨:

- (أ) أفريقيا (شرق، ووسط، وجنوب، وغرب): إثيوبيا، وأنغولا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وكابو فيردي، وليسوتو، ومدغشقر؛
- (ب) الدول العربية، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا: مصر؛
- (ج) آسيا (شرق، جنوب شرق، وجنوب): أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وفييت نام، وميانمار، ونيبال؛
- (د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكازاخستان؛
- (هـ) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: أوروغواي.

٧٨- وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت المجموعة جهودها بهدف اقتراح مساعدة متكاملة في إطار مبادرة الإطار الإقليمي الاستراتيجي الخاصة بالبحيرات الكبرى في أفريقيا. ووضعت المجموعة، بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة مفاهيمية للمساعدة في المستقبل تعتمد نهجاً شاملاً لتناول العلاقة بين الجانب الإنمائي والجانب الإنساني.

(١٠) انظر [http://unctad.org/en/Pages/TC/TC\\_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx](http://unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx) (تمت زيارة الموقع في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(١١) انظر [https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/unceb2018d1\\_en.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/unceb2018d1_en.pdf) (تمت زيارة الموقع في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩).



٧٩- وأخيراً، على الصعيد العالمي، أُطلقت مبادرات عدة لزيادة التعريف بالمساعدة التي تقدمها المجموعة في أوساط الجهات صاحبة المصلحة. وبالإضافة إلى المحاضرات التي أُعدت لأغراض الدورات التي تنظمها منظمة التجارة العالمية بشأن السياسات التجارية، عقد الأونكتاد بصورة رسمية شراكة جديدة في إطار برنامج الحصول على درجة الماجستير في إدارة التنمية التابع لجامعة تورينو/مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. وتستعرض العروض بصورة شاملة مواطن القوة الكامنة في سياسة المجموعة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

### المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية: الطريق إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

خطة عام ٢٠٣٠ عنصر ضروري لتحقيق التغيير. وهذه الخطة العالمية من حيث النطاق تدعو إلى إتاحة المشورة المتكاملة بخصوص السياسات العامة، والمساعدة المتكاملة، وآليات التمويل المناسبة. وفي عام ٢٠١٨، أثبتت المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية أنها جهزت نفسها كما ينبغي للتصدي لهذه التحديات.

وفي مجال السياسات المتكاملة، واصلت المجموعة الاستفادة من التعاون بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية فيما يتصل بمذكرة التفاهم الموقعة عام ٢٠١٤. وأنجزت الوكالتان مجتهداً مشتركاً من أجل فهم الكيفية التي يمكن أن تسهم بها سياسات العمل وسياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرزت الاجتماعات الحكومية الدولية العناصر الأساسية لإطار متناسق للسياسات العامة.

وأنجزت المجموعة أيضاً مجموعة من أنشطة المساعدة المتكاملة وساهمت في تجسيد النهج العام لـ "توحيد الأداء" من خلال زيادة مشاركتها في البرامج المشتركة على الصعيد القطري. وكما يتبين من البرنامج المشترك في جمهورية تنزانيا المتحدة، يشكل هذا النهج السبيل الأمثل للتصدي للتحديات المعقدة التي تعترض البلدان النامية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاستفادة على النحو الأمثل من خبرات الوكالات غير المقيمة. وقد أعرب الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيون على تقديرهم الخاص لأثر البرنامج على دمج الأسواق وتطوير السياحة المسؤولة، الأمر الذي من شأنه أن يرفع الإيرادات ويسهم في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. ويجري حالياً وضع مبادرات للمتابعة في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جمهورية تنزانيا المتحدة الذي سيستمر حتى عام ٢٠٢١.

وللهوض بأنشطة المجموعة، بدأ الأونكتاد العملية الخاصة بإنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بخصوص التجارة والقدرة الإنتاجية. ويتوقع أن يدعم الصندوق المجموعة في بلورة رؤية أشمل للتجارة والقدرة الإنتاجية وفي وضع مبادرات منسقة تتعلق بالسياسة العامة في المجالات المواضيعية الرئيسية يُستشَد بها في تنفيذ البرامج المشتركة على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠١٨، وضعت المجموعة الصيغة النهائية لمذكرة مفاهيمية خاصة بالصندوق الاستثماري المتعدد الجهات المانحة، نُشرت في نيسان/أبريل ٢٠١٩ ومتاحة في الموقع الشبكي للأونكتاد بغية نشر المعلومات على نطاق واسع في صفوف جميع أصحاب المصلحة المعنيين

(في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩). والجهات المانحة مدعوة لدعم هذه المبادرة وتوفير الموارد الكافية. تمت زيارة الموقع [https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tc2010d1rev8add1\\_en.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tc2010d1rev8add1_en.pdf)

## رابعاً - الاستنتاجات وآفاق المستقبل

٨٠- في عام ٢٠١٨، بلغ مجموع نفقات التعاون التقني ٤٣,٧ مليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ خمس سنوات. ويؤكد هذا الرقم التزام الأونكتاد بتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، تواصل الاتجاه النزولي للمساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثنائية للأونكتاد عام ٢٠١٨، التي بلغت ما مجموعه ٣٤,٢ مليون دولار، مسجلةً بذلك أدنى مستوى خلال السنوات الخمس الماضية.

٨١- وهذا الفارق بين النفقات والمساهمات يبيّن بوضوح التحديات الرئيسية التي تعترض التعاون التقني. ولا مغالاة في التشديد على ضرورة أن يتوافر للأونكتاد الدعم التمويلي الكافي والمستدام من الجهات المانحة كيما يكون قادراً على النهوض بأنشطته المتعلقة بالتعاون التقني كماً ونوعاً. وكما هو مبين في اتفاق التمويل الجديد الذي يدعم عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النهوض بالتمويل كماً ونوعاً، ولا سيما بزيادة مساهماتها في الموارد الأساسية وفي الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات (مثلاً، المقترح المتعلق بإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بخصوص التجارة والقدرة الإنتاجية) والصناديق المواضيعية التابعة لوكالة بعينها.

٨٢- ويعكف الأونكتاد، بصفته عضواً في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على إعادة تنظيم أنشطته في مجال التعاون التقني حتى يكون أقدر على دعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. واستناداً إلى النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٨، سيواصل الأونكتاد جهوده من أجل تحسين سير التعاون التقني، وبخاصة عن طريق الاستمرار في مواءمة أنشطته للتعاون التقني مع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ واستكشاف النهج الفضلى للاستفادة من مصادر التمويل المتاحة على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛ وتعزيز الاتصال مع مكاتب المنسقين المقيمين، وتقدير مساهماتها في تصميم أنشطة التعاون التقني وتنفيذها.